المرصد الرابع:

في جهات القضايا وتصرفات فيها

وفيه خمس تلويحات:

التلويح الأول: في الجهات[1]

اعلم أن المحمول وما يشبهه نسبته إلى الموضوع ونحوه إما أن تكون ضرورية[2] الوجود أي لا بد من كونها في نفس الأمر كقولنا: الإنسان حيوان أو ليس، أو ضرورية

---

(١) الجهة مقطع الإشارة ومنتهاها. (شرحي الإشارات للرّازيّ ١/ ٦٨) هي الّتي يمكن أن يقصدها المتحرّك الأينيّ على الاستقامة أو الإشارة الحسّيّة في سمتها. (الإشارات والتّنبيهات مع الشّرح ٢/ ١٦٧، شرحي الإشارات للطّوسيّ ١/ ٦٨) لفظة بسيطة تقرن بالمحمول تنبيء عن صورته عند الموضوع في وجوده له أو غير وجوده له، هل هو ضروريّ، أم ممكن، أو ممتنع. (الحدود والفروق/ ٢٣) عبارة عن منتهى الإشارة. (المباحث المشرقيّة ٢/ ٣) هي الّتي يقصدها الحركات المستقيمة أو يقصدها الإشارات الحسّيّة.

منتهى الحركات أو منتهى الإشارات.

أمر يعرض للنّهايات. (حاشية المحاكمات/ ١٣٥) عبارة عن طرف الامتداد الواقع في مأخذ الإشارة.

(شرح الهداية الأثيريّة/ ١١٤) أطراف الامتدات. وبهذا المعنى يقال ذو الجهات الثّلاث والسّبع.

[هي] تلك الأطراف من حيث أنّها منتهى الإشارات الحسّيّة ومقصد الحركات الأينيّة ومنتهاها بالحصول فيه، أي بالقرب منه والحصول عنده. (كشّاف اصطلاحات الفنون/ ١٥٢٠)

(٢) الضروري: إنّه الّذي لا يمكن أن يفرض معدوما.

إنّه الّذي إذا فرض بخلاف ما هو عليه كان محالا. (إلهيّات الشّفاء/ ٣٥، التّحصيل/ ٢٩١، شرح الإلهيّات من كتاب الشّفاء/ ٢٨٠، تعليقة على الشّفاء ٢٨، ٢٩٧) الضّروريّ أحد ثلاثة أمور:

إمّا أمر لا بدّ من وجوده حتّى توجد الغاية على أنّه علّة للغاية بوجه، مثل صلابة الحديد حتّى يتمّ القطع به.

وإمّا أمر لا بدّ من وجوده حتّى توجد الغاية لا على أنّه علّة للغاية بل على أنّه أمر لازم للعلّة.

وإمّا أمر لا بدّ من وجوده لازما للعلّة الغائيّة نفسها، مثل أنّ العلّة الغائيّة في التّزويج مثلا التّوليد. (إلهيات الشّفاء/ ٢٨٨) ما لم يمكن الحيّ تركه ولم يكن له بدّ من استعماله. (الحدود والفروق/ ٢٣) ما لا يمكن عدمه، أو ما يستحيل فرض عدمه. (شرح الإلهيّات من كتاب الشفاء/ ٢٨٠).

اللاوجود كما في قولنا: الإنسان حجر أو ليس، أو غير ضرورية الوجود والعدم بل ممكنة، كما في قولنا: الإنسان كاتب أو ليس.

وتصدق على الأولى لفظة الواجب، وعلى الثانية الممتنع[١]، وعلى الثالثة الممكن[٢]. وهذه الألفاظ الثلاثة تسمى الجهات.

---

(١) الممتنع: الّذي ليس بالفعل، ولا بالقوّة فيما وصف به أبدا. (المقابسات/ ٣٧١) هو الّذي لا يمكن أن يكون، أو هو الّذي يجب أن لا يكون. (التّحصيل/ ٢٩١، تعليقة على الشفاء لصدر الدين/ ٢٩٨ و٢٨) اختراع عقلي لا يساعد عليه الوجود. (الحدود والفروق/ ٢٧) الّذي لا يمكن أن يوجد البتّة. (المعتبر في الحكمة ٣/ ٢٢) آن بود كه روا نبود كه موجود باشد. (لطائف الحكمة/ ٢٩) هو الّذي لا يقبل الوجود بوجه من الوجوه. (شرح المواقف/ ١٤٣) المستحقّ للاوجود. (القبسات/ ٢١) ما ليس بواجب ولا ممكن. (كشّاف اصطلاحات الفنون/ ١٣٣٦) اتّصاف الشّيء بنقيضه بمعنى حمله عليه بالمواطاة، مثل الوجود عدم، لا بالاشتقاق، مثل قولنا: الوجود معدوم. (الحكمة المتعالية ٢/ ٢٥٦) ما لا يقبل الوجود. (مفاتيح الغيب/ ٢٣٣) هو الّذي لا يمكن أن يكون.

هو الّذي يجب أن لا يكون. (شرح الالهيات من كتاب الشّفاء/ ٢٨٠) هو الإخبار عن المعدوم مطلقا لا في الخارج. (نفس المصدر/ ٢٩٠) ما ليس بممكن، أو ما يجب أن لا يكون. (شرح المنظومة ٢/ ٦٣)

(٢) الممكن الوجود الّذي متى فرض غير موجود لم يلزم منه محال. (رسائل الفارابي، الدّعاوي القلبيّة/ ٢) كلّ ما له وجود لا عن ذاته فهو ممكن الوجود. (رسائل الفارابي، رساله زيتون/ ٣) هو بالقوّة تارة وبالفعل تارة فيما يوصف به أبدا.

(المقابسات/ ٣٧٠) هو أن يكون الالتفات في الاعتبار ليس لما يوصف به الشّيء في حال من أحوال الوجود من إيجاب أو سلب. (الإشارات والتّنبيهات/ ٢٥) هو أنّه يحتاج ضرورة إلى شيء آخر يجعله بالفعل موجودا. (إلهيّات الشّفاء/ ٤٧) الممكن الوجود كلّ ما يكون لوجوده سبب.

هو أن يكون جائزا أن يكون، وأن لا يكون. (التّعليقات/ ٣٦) الممكن الوجود هو الّذي متى فرض غير موجود، أو موجودا لم يعرض منه محال.

هو الّذي لا ضرورة فيه بوجه، أي لا في وجوده ولا في عدمه. (المبدأ والمعاد لابن سينا/ ٢، النّجاة من الغرق في بحر الضّلالات/ ٥٤٦) هو غير الضّروري، وإذا فرض موجودا لم يفرض منه محال.

هو الّذي ليس بممتنع أن يكون وأن لا يكون.

الّذي ليس بواجب أن يكون وأن لا يكون.

(التّحصيل/ ٢٩١) بمعنى أنّ الشّيء لا يقتضي بذاته وجوده ولا عدمه.

وكل قضية لها صلوح أن يصدق عليها في الإيجاب أحد هذه يسمى مادته، وإن صدق على السلب أخرى، والجهة قولية زائدة على نفس القضية والمادة هي باعتبار ذلك الصلوح فيتبدل كاذبها بصادقها وهي بحالها، ويسلب جهة منها وقد يبقى موجبة.

والجهة لما كانت لفظة دالة على وثاق الرابطة وضعفها فمكانها عندها والقضية المصرح بجهتها تسمى رباعية وفي الثنائيات حرف السلب مكانه قبل المحمول؛ لأنه ينفيه، وفي الثلاثيات قبل الرابطة، والسور مكانه قبل الموضوع أو مدلوله؛ لأنه معين كميته وإن كان قد يتوسع في وضعها لا كذلك.

ويقال للواجب والممتنع الضروري وإن كان أحدهما في الوجود والآخر في العدم.

ثم الضرورة إما مطلقة غير محتاجة إلى شرطة لتداهر كقولنا: القيوم حي، وإما مشروطة إما بشرط دوام الذات كقولنا: كل إنسان حيوان – ولا نعني تسرمده بل ما دام ذاته موجودة – وإما بشرط أن يكون الموضوع موصوفًا بما وضع معه كقولنا: المتحرك متغير ما دام متحركًا، وفرق بينه وبين ما قبله فإن ذلك وضع فيه أصل الذات وههنا وضع الذات مع صفة التحرك اللاحقة بأمر محصل دونها.

وإما بشرط وقت معين كقولنا القمر بالضرورة كاسف، أو غير معين كقولنا الإنسان بالضرورة متنفس، أو بشرط في المحمول كقولنا الإنسان ماش ما دام ماشيًا، وهذا يطرد أيضًا في ما ذكرناه وإن كاه له ضرورة بجهة غيره، ويعتبر الوقت المعين وغير المعين في موضوع له لازم ضروري يسوقه إلى الحكم وقتًا ما وغير ذلك من الأوقات. وشرائط الحكم إن تعرضت فهي جزء أحد الجزئاين وإلا لا ضرورة بها. فهذه ستة أصناف.

=

بمعنى أنّه متى فرض الشّيء موجودا أو معدوما لم يكن محالا. (نفس المصدر/ ٥٦٥) ما ليس من الاضطرار، وإن فرض موجودا لم يلزم من فرضه محال. (الحدود والفروق/ ٢٣) شيء لا ضروريّ في وجوده، ولا في عدمه، بل نسبته إليهما واحدة.

ما لا ضرورة في وجوده، بحال من الأحوال. (تهافت الفلاسفة/ ٣٤٤) أن يتعلّق وجوده بغير ذاته، لو قدّر عدم ذلك الغير، لا نعدم ذاته. (مقاصد الفلاسفة/ ١٣١) هو الذّات الّتي لا يلزم ضرورة في وجودها ولا عدمها. (نفس المصدر/ ١٣٢) أن يتعلّق وجوده بغيره، بحيث يلزم من عدم ذلك الغير عدمه. (نفس المصدر/ ١٣٧).

والمشروطة الأولى جمعناها مع الضرورية الأولى في إطلاق الضرورة لوجوب النسبة فيها لنفس الموضوع والمحمول، ولم يشترط في هذه المشروطة لا دوام الذات حتى يخالفها خالفة بعيدة، ولا نعني بالضروري الوجود غيرهما. وقد يوجد دائمة غير ضرويرية كما يتفق لبعض الناس لازم للوجود أو سلب دائم كسواد أحد ولا بياضه، ولا ضرورة لهما لذاته.

ولا حمل دائم غير ضروري في الكليات إذ ما لا وجوب فيه لا ترجح فلا تعين لجزم العقل بالدوام، وأيضًا ما ليس بذاتي ولا لازم الماهية هو جائز المفاقة فلا سبيل لمعرفة دوامه في الجزئيات، وظن منه أن لا ضروري غير دائم في الكليات ولم يعرف أن من اللوازم لوازم ماهية تسوق جميع جزئياتها إلى أمر فيصح الحكم الحاصر لها به.

والإمكان قد يعني به ما يلازم سلب ضرورة العدم وهو الاصطلاح العامي، ووجهه الخواص ما يسلب الضرورتين أي الوجود والعدم عنه، وصح الإمكان العامي على طرفيه؛ لصدق الغير الممتنع عليهما فخصوه باسم الإمكان، وقد دخل الواجب في الأول دون الثاني فصارت الأقسام بحسب هذا ثلاثة: واجب، وممكن، وممتنع. وكانت بحسب المصطلح الأول ممكن وممتنع. والذي ليس ممكنًا بالمعنى الثاني هو إما ضروري الوجود أو العدم، ويتعين في سلب الأول الامتناع وتدخل الأربعة من الضروريات تحت الثاني؛ لتوقف ضرورتها على غير نفس الموضوع والمحول.

وقوم حصروا الإمكان بالقضية العريّة عن الشرائط الأربعة أيضًا كقولنا: الإنسان كاتب فصارت الأقسام أربعة: ضروري الوجود والعدم، وما له ضرورة ما وممكن. وآخرون أخذوا الإمكان بحسب حال الشيء في المستقبل، فإن كان لا يجب وجوه وعدمه في كل وقت من المستقبل فهو ممكن وإن وقع، وإلا فلا، وجميع الاعتبارات صحيحة.

ومن ظن أن من شرط الممكن أن لا يكون موجودًا في الحال بل معدومًا؛ لأن الوجود يخرج من الإمكان إلى الوجوب لم يعلم أن العدم أيضًا على هذا الوجه يخرجه إلى ضرورة العدم فإن لم يخل هذا فلا يخل ذاك، ثم إن كان الممكن ينبغي أن لا يتحقق فممكن العدم ينبغي أن لا يكون في الحال معدومًا فيكون موجودًا وهو بعينه

ممكن الوجود فشرط في لا وجوده وجوده، الوجود الحالي لا ينافي العدم في الاستقبال فضلًا عن الإمكان.

والإمكان على المترتبات واقع بالاشتراك وعلى الأخص أيضًا باعتباري جهة عمومه وخصوصه، وكلعلى جزئياته متواطئ، فإن قيل الواجب إن كان ممكنًا إن يكون، وممكن الكون ممكن اللاكون، فالواجب ممكن اللاكون، وإن كان غير ممكن.

وما ليس بممكن فهو ممتنع – فالواجب ممتنع. قلنا الجواب ممكن بالمعنى العام ولا ينعكس إلى ممكن أن لا يكون لدخول غير ممتنع الكون وممتنع اللاكون فيه، وهو غير ممكن بالإمكان الخاص ولا يتعين في سلبه ضرورة العدم، بل قد يصح مع سلبه ضرورة الوجود فاستعمل الإمكان على الاشتراك، ولا تستمع إلى قولهم إن الممتنع ممكن أن لا يكون فينعكس إلى ممكن أن يكون؛ لأنه بالمعنى العام ولا ينعكس إلى ممكن أن يكون.

وسالب كل جهة – ولا بد من تقدم أداة السلب فيه على الجهة – غير السالب الموصوف بتلك الجهة، ولا بد من تأخر السلب فيه عن الجهة، فسالب الضرورة والامتناع غير السالبة الضرورية والممتنعة لصدق الأولين في مادة الإمكان دونهما وسالب الإمكان غير السالبة الممكنة؛ لأن هذه تكذب في مادة ضرورة الوجود والعدم وهو يصدق.

التلويح الثاني:

في تلازم ذوات الجهة

اعلم أن ذوات الجهات منها ما يتعاكس، ومنها ما يجري بينها لزوم دون تعاكس وليس من شرط كل لازم العكس، وهذه طبقاتها.

التلويح الثالث
في المقول على الكل
والفرق بين المطلقات والموجهات[1]

اعلم أن القضية التي فيها المقول على الكل هي التي قيل محمولها على المقول عليه موضوعها فاشتملت على عقدي حمل، فلهذا سالبها البسيط أيضًا يكذب في

(١) المطلقة هي عند المنطقيين تطلق في الأصل على قضية لم تذكر فيها الجهة بل يتعرّض فيها بحكم الإيجاب أو السلب أعمّ من أن يكون بالقوة أو بالفعل، فهي مشتركة بين سائر الموجّهات الفعلية والممكنة، فإنّ الموجّهات هي التي ذكرت فيها الجهة فهي مقيّدة بالجهة، والمطلقة غير مقيّدة بها. وغير المقيّد أعمّ من المقيّد إلّا أنّ المطلقة لمّا كانت عند الإطلاق يفهم منها النسبة الفعلية عرفا ولغة، حتى إذا قلنا: كلّ ج ب يكون مفهومه ثبوت ب لج بالفعل، خصّوها بالقضية التي نسبة المحمول فيها إلى الموضوع بالفعل وسمّوها مطلقة عامّة فتكون مشتركة بين الموجّهات الفعلية لا الممكنة. إن قيل المطلقة وهي غير الموجّهة أعمّ من أن تكون النسبة فيها فعلية أو لا، وتفسير الأعمّ بالأخصّ ليس بمستقيم. وأيضا لو كان معناها النسبة فيها فعلية لم تكن مطلقة بل مقيّدة بالفعل. قلت مفهومها وإن كان في الأصل أعمّ، لكن لمّا غلب استعمالها فيما تكون النسبة فيه فعلية سمّيت بها ولا امتناع في تسمية المقيّد باسم المطلق إذا غلب استعماله فيه. إن قيل المطلقة سواء كانت بالمعنى الأول أو الثاني قسيمة للموجّهة فكيف يكون أعمّ منها. قلت للمطلقة اعتباران: أحدهما من حيث الذات أي ما صدقت عليها وهو قولنا كلّ ج ب، أو لا شيء من ج ب. وثانيهما من حيث المفهوم وهو أنّها ما لم تذكر فيها الجهة فهي أعمّ منها بالاعتبار الأول دون الثاني، وهذا كالعام والخاص، فإنّ صدق العام على الخاص بحسب الذات لا بحسب العموم والخصوص. إن قلت الفعل كيفية للنسبة فلو كان مفهوم المطلقة ما ذكرتم كانت موجّهة. قلت الفعل ليس كيفية للنسبة لأنّ معناه ليس إلّا وقوع النسبة، والكيفية لا بدّ أن تكون أمرا مغايرا لوقوع النسبة الذي هو الحكم، إذ الجهة جزء آخر للقضية مغاير للموضوع والمحمول والحكم. وإنّما عدّوا المطلقة في الموجّهات بالمجاز كما عدّوا السّالبة في الحمليات والشرطيات. ولا يرد أنّه على هذا إن كان في الممكنة حكم لم يكن بينها وبين المطلقة فرق وإلّا لم تكن قضية، لأنّا نقول إنّ الممكنة ليست قضية بالفعل لعدم اشتمالها على الحكم، وإنما هي قضية بالقوة القريبة من الفعل باعتبار اشتمالها على الموضوع والمحمول والنسبة، وعدّها من القضايا كعدّهم المخيّلات منها مع أنّه لا حكم فيها بالفعل. [انظر: كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم ١٥٦٩/٢]

المعدوم للزوم إيجاب العقد الأول عليه فاستوى مع الإيجاب المعدول. وفيها شرائط في الوضع.

والحمل أما الأول فإذا قلنا في (ج ب) فلا يعني كلي الجيم لما علمت أنه عام ونوع لا يقع الكل موقعه ولا كليته إذ يحمل على كل واحد ما ليس كل مفهوم الشي كلازم واحد ونحوه ولا كل الشيء فإنه كل مجموعي معناه الجميع، وقد يحكم على الآحاد بالكل العددي ما لا يصح عليه كقولنا: كل إنسان ذو نفس واحدة ولا كذلك الجمع. ولا نعني الجيم من حيث هو (ج) بل الذات الموصوفة به بالفعل وإن لم يكن (ج) فهو (ب) وإلا ما صح أن نقول المحرك قد يسكن وصحته لعدم أخذه من حيث هو، ولا يشترط أيضًا بلا كون (ج) بل مع استواء النسبة إلى الشرطين، ولا يعني الموصوف به في أحد الوجودين بل ما يعمهما دام أو لم يدم، ولا يشترط أحدهما فيه.

وأما في الحمل ففي الضرورية نقول: بالضرورة هو (ب) ما دام موجود الذات وإن لم يكن (ج) إن كان مما يجوز زواله، فإنه أعم في هذه المادة من جهة استمرار الحكم من قولنا (ما دام ج) وإن كان (ما دام ج) أعم منه من وجه لصحته ها هنا وفي ما شرطه في الموضوع. وفي الدائمة الغير الضرورية دائمًا من غير ضرورة ما دام ذاته موجودًا وإن لم يكن (ج) هذه صورتها وإن كذبت كلية، وفي الممكنة يمكن أن يكون ب العام أو الخاص أو الأخص، وفي الضروريات الأربع هو (ب) ما دام (ب)، أو (ما دام ج) أو نعين الوقت أو نبهمه. فهذه هي الموجهة.

وإن لم يتعرض لجهة وحال ودوام أو لا دوام، بل يقتصر على ذكر المحمول فهي القضية المطلقة العامة وهي وإن حصرت في الأعداد مهملة في الأوقات.

والقضية لو كانت تقتضي من الجهات والضمات شيئًا ما صح عليها خلافه فمن حيث هي هي صالحة للكل فإذا قلنا كل (ج ب) لا يقتضي دوام البائية ولا لادوامها ولا اتفاق الأعداد في وقت الاتصاف، بل إن اتصف بالبائية بعض موضوعات الجيم في وقت والبعض الآخر في وقت آخر يصح. وتطرد هذه المطلقة في الضروريات الستة وإذ لم يشترط الدوام قد تصح قلبها من الإيجاب إلى السلب كما عمل الحكيم حيث قلب كل فرس نائم إلى لا شيء من الفرس بنائم، والضروريات الأربعة إذا حذف

خصوص شرائطها مقيدة باللادوام كقولنا كل (ج ب) لا دائمًا بل وقاما في هي المسماة بالمطلقة الوجودية ويتأتى بتة قلب موجبها إلى سالبها ولا تصدق في مادة الضرورة.

وقوم جعلوا مطلقتهم ما وقع في الماضي أو الحال والممكن بحسب المستقبل، والواجب ما اشتمل على الأزمنة الثلاثة، وبهذا فرقوا بين الجهات وإذا أتى زمان لم يبق فيه من الألوان غير السواد أو غيره من مراتب العموم والخصوص صح أن كل لون سواد بإطلاقهم؛ لأنه وقتي، وقبل الوقوع ممكن بإمكانهم، ولا إطلاق ولا إمكان بحسب الحمل الحقيقي فإن ها هنا بالضرورة ألوانًا معقولة غير السواد وهذها لجهات سميت وقتية.

والإمكان[1] العام أعم من جميع الجهات، ومن المطلقة العامة فإن الممكنة تدخل فيها أشياء لا تقع أبدًا وليس المطلق هكذا. والإمكان الخاص أعم من الوجودية لمثل

---

(١) إنّ لفظ الإمكان في استعمالات الجمهور من النّاس يقع على ما في قوّة سلب امتناع ذات الموضوع أو سلب امتناع النّسبة بين طرفي العقد... ولمّا لزم وقوع الإمكان على ما ليس بواجب ولا ممتنع في حالتيه (أي دخوله على الإيجاب والسّلب) جميعا، وضع وضعا خاصّيّا لسلب الضّرورة في جانبي الإيجاب والسّلب جميعا. وهو الإمكان الحقيقيّ المقابل للضّرورتين جميعا وهو أخصّ من المعنى الأوّل.

فكان المعنى الأوّل إمكانا عامّا أو عاميّا، والثّاني خاصّا أو خاصّيّا بحسب الوجهين. (الحكمة المتعالية ٢/ ١٥٠ و١٥١) قد يطلق (الإمكان ويراد به ما يقابل جميع الضّرورات... وهو أحقّ باسم الامكان...

وأخصيّة هذا المعنى من اللّذين قبله ليست إلّا بضرب من التّشبيه... (نفس المصدر ٢/ ١٥٢) إنّ الإمكان في العرف العام كان بمعنى سلب الضرورة عن الطّرف المخالف، فكانوا يقولون:

الشّيء الفلاني ممكن، أي ليس بممتنع، كما أنّ معناه المشهور، أعني سلب الضّرورتين خاصّ وخاصّي، حيث تفطّن به الخاصّة.

والإمكان الأخصّ هو سلب الضّرورات الذّاتيّة والوصفيّة والوقتيّة. قال الشّيخ في منطق الإشارات: قد يقال: ممكن، ويفهم منه معنى ثالث، فكأنّه أخصّ من الوجهين المذكورين. وهو أن يكون الحكم غير ضروري البتّة ولا في وقت، كالكسوف ولا في حال، كالتّغيّر للمتحرّك، بل يكون كالكتابة للإنسان. (شرح المنظومة ٢/ ٦٧ و٦٨)

هذه العلة. وهو أعم من المطلقة العامة من هذه الجهة وإن كان هي أعم منه من جهة صدقها على الضروري. والوجودية إذا صرح بها جهة. وظن أن المطلقة لدى التصريح جهة؛ لأن لفظها دال، ولم يعلم أنه لم يدل على وثاق الربط وضعفه حال أصلًا، بل فيه عدم التعرض للكل.

وأما السلب في المقول على الكل إما في الإطلاق العام فينبغي أن لا يتعرض لحال ووقت بل كل (ج) ينفي عنه (ب) أو يسلب عنه أو ليس (ب) من غير تعرض جهة،وضمة. والمتداول في اللغات لا شيء من ج ب ويفهم ما دام (ج) حتى لو وجد (ج) و هو ب يكذب فزاده على الإطلاق. وفي لغة الفرس يقولون (هيج ج ب يست) وكذا معناه فإنهم ما تعرضوا فيها للآحاد. وفي الوجودية تقول كل (ج) ينفى عنه (ب) نفيًا ضروريًّا لا دائمًا. والنظم المشهور لا يطابق من الوجوديات إلا لما شرطه في الموضوع، وإما في الضرورة فلا فرق بين النظمين إلا أن قولنا كل (ج) بالضرورة ليس هو (ب) تعرض فيه للآحاد بالفعل ملاقته للضرورة، وقولنا بالضرورة لا شيء من (ج ب) ليس فبه تعرض للآحاد إلا بالقوة بل هو حصر لكل (ج) أنه ليس بـ(ب)، وتعلم حال الجزئين من الكليين فقولنا بعض (ج ب) يصح مطلقًا، وإن كان في وقت لا غير، وكل بعض إذا كان كذا فصح كل بعض مطلقًا كل واحد فمن سلم الأول وأوجب في الكلية عموم الأوقات كعموم الآحاد للحمل أخطأ، والحكم على بعض شيء بجهة لا ينافي صحة الحكم على البعض الآخر بجهة غيرها فإن بعض الأجسام متحرك بالضرورة كالفلك، وبعضها بوجود غير ضروري، وبعضها بإمكان بحت، وسالب الإطلاق أو الوجود الصادق في مادة الواجب غير السالبة الموصوفة بأحدهما الكاذبة فيها.

التلويح الرابع: في التناقض[1]

(١) نقض الشيء أفسده بعد إحكامه، ونقض اليمين أو العهد نكثه، ونقض ما أبرمه فلان أبطله، وناقض في قوله مناقضة، تكلم بما يخالف معناه، وناقض غيره: خالفه وعارضه. وتناقض القولان: تخالفا وتعارضا، والكلام المتناقض هو الذي يكون بعضه مقتضيا إبطال بعض.

والتناقض، في اصطلاح الفلاسفة، هو اختلاف تصورين أو قضيتين بالايجاب والسلب. مثل قولنا (ب) و (لا - ب)، أو قولنا (ب) صادقة و (ب) غير صادقة أي كاذبة. قال ابن سينا: التناقض هو اختلاف قضيتين بالايجاب والسلب بحيث يلزم عنه لذاته أن تكون إحداهما صادقة، والأخرى كاذبة. (منطق المشرقيين، ص ٧٤). وإنما تكونان كذلك إذا اتفقتا في الموضوع والمحمول لفظا ومعنى، واتفقتا في الكل والجزء، والقوة والفعل، والشرط والاضافة، والزمان والمكان، أما إذا اختلفتا في شيء من هذه الأشياء لم يجب أن تقتسما الصدق والكذب، وإذا كانت القضيتان مخصوصتين كفى في تناقضهما هذه الشروط، أما إذا كانتا محصورتين زاد شرط آخر وهو اختلافهما في الكمية، أعني الكلية والجزئية مثال ذلك ان الكلية الموجبة والجزئية السالبة متناقضتان، لأنك إذا قلت: كل انسان كاتب كان نقيضه ليس بعض الناس بكاتب، والكلية السالبة والجزئية الموجبة متناقضتان، لأنك إذا قلت: ولا واحد من الناس بكاتب كان نقيضه بعض الناس كاتب.

والتناقض أيضا هو الجمع في تصور واحد أو في قضية واحدة بين عنصرين متنافرين كقولنا دائرة مربعة، أو ضياء مظلم. الخ..

وقد يكون التناقض صريحا كالتناقض الذي نعبر عنه بقضيتين متناقضتين، وقد يكون ضمنيا كالتناقض المقدر بين القضية الظاهرة، ونتائجها، أو مقدماتها الخفية. وإذا حملت على الموضوع صفة مناقضة لتعريفه، كان التناقض تناقضا في الوصف (Contradictio in adjecto) مثل دائرة مربعة.

والتناقض في اللفظ (dectio in terminis Contra -) هو التناقض بين حدود القضية الواحدة، بحيث يكون المحمول فيها نفيا للموضوع كما في قولنا: الظلم عدل.

والتناقض عند الأصوليين هو تقابل الدليلين المتساويين على وجه لا يمكن معه الجمع بينهما، ويسمّى بالتعارض أو المعارضة.

والنقيضان (Contradictoires) هما الأمران المتمانعان بالذات، بحيث يقتضي تحقق أحدهما انتفاء الآخر. ونقيض كل شيء رفعه، والمراد بالرفع ما يستفاد من كلمة (لا) و (ليس) كقولنا الانسان واللاإنسان.

اعلم أن التناقض هو اختلاف قضيتين بالإيجاب والسلب على جهة تقتضي لذاتها أن يكون أحدهما صادقًا والآخر كاذبًا، ولا يخرج الصدق والكذب منهما، ثم لا يلزم أن يتعين الصادق عندنا؛ فإن قولنا: زيد تمشي غدًا، زيد لا يمشي غدًا، يتناقضان ولا تعين عندنا وكذا نحوهما من الممكنات. ولا خلو من الإيجاب والسلب فإن كذب الإيجاب معناه أن الأمر ليس كما أوجب وكذب السلب وهو أن مخالفة الإيجاب غير صادق.

ومن شرط التناقض رعاية التقابل فليراع في القضيتين اتحاد الموضوع والمحمول، والربط، والإضافة، والجزء، والكل، والزمان، والمكان، والشرط، والقوة، والفعل، وفي الجملة تتفقان لا محالة في جميع ما وراء الإيجاب والسلب مما يتغير به حال القضية.

وفي المحصورات زيادة شرط وهو أن تكون إحديهما كلية والأخرى جزئية فتختلفان في الكمية – أعني الكلية والجزئية – كما اختلفتا في الكيفية أعني الإيجاب والسلب وإلا لا يجب الأقسام فإن الكليتين في مادة الإمكان تكذبان وتسميان المتضادتين؛ لأن من خاصية الضدين امتناع الاجتماع في الوجود دون العدم.

وكل كلي إذا أخذ موضوعًا وجزئيه محمولًا كذب الكليتان فيه، وصدق الجزئيتان وتسمى الجزئيتان الداخلتين تحت التضاد فإذا كذب (ج ب) إن كان لا شيء صادقًا فكذلك ليس بعض فلما لم ينعكس اطرد الجزئي نقيضًا دون الكلي وكذلك في السالب فاعتبر الاختلاف في الكم. وفي التي تحفظ فيها الجهة قد يحوج إلى أمور فيها، وسيأتي.

=

ومبدأ التناقض (Contradiction Principe de) هو القول ان الشيء نفسه لا يمكن ان يكون حقا وباطلا معا، وهذا القول انما هو نتيجة لمبدإ الهوية (identite'Principe d) اي لقولنا: (ما هو هو).

وعلى ذلك فالتناقض مناف للمعقوليّة، لأن من شرط العقل ان يكون متفقا مع نفسه، فاذا كان العقل يقع في التناقض احيانا، فمرد ذلك الى اشتغاله بأمور تمنعه من تذكر ما قاله سابقا، ولو قرّب بين الحكمين المتناقضين اللذين صدق بهما في زمانين مختلفين، لأثبت احدهما وأبطل الآخر.

لذلك قيل: ان الزمان علة الوقوع في التناقض، والوسيلة الوحيدة لاجتناب الوقوع في التناقض هي التحليل. [المعجم الفلسفي، ١/٣٥٠]

وإذا أخذت ألواح التقابض فطبقة الكليات الموجبة نقائضها سوالب جزئية و لم تصدق الكلية في المواد الثلاثة إلا في الواجب، وطبقة سوالب الكليات لم تصدق في غير كلي مادة الممتنع، وإذا أخذت طبقة مختلفات الكم دون الكيف ففي طبقة السوالب اقتسم السالبتان في الإمكان، وكذبتا فيا لواجب وصدقتا في الممتنع، وفي طبقة الموجبات اقتسم الموجبتان في الإمكان وكذبتا في الممتنع وصدقتا في الواجب، وفي مختلفات الكيف فقط اقتسم ما خلا الإمكان. فعرف أن الاقتسامات في هذه بخصوص المواد فلم يعتبر كذا. ولا تناقض في المهملات؛ لأنها في قوة الجزئيات.

فإذا عرف ما قلنا فنقول: المطلقة لا تفيض لها من جنسها أي بالإطلاق، ليس؛ لأنها إذا لم يشترط فيها الدوام صدق موجبها وسالبها معًا كما قلب الحكيم ولم يكن نقيضها سلب الإطلاق فإنه بعد سلب الإطلاق، كلما ثبت من الجهات الثبوتية في الحقيقة لا ينافيها فلا بد من السلب حتى يناقضها وغير الدائم لا يناقضها فنعين الدائم، ولا يشترط بالضرورة وإلا تكذب مع المطلقة في مادة السالب الدائم الغير الضروري، ولا يشترط أيضًا بغير الضرورة وإلا تكذب معها في مادة السالب الدائم الضروري وهو الامتناع، بل الدائم مطلقًا وإن كان في الكليات تتعين ضروريته، فقولنا كل ج ب بالإطلاق نقيضه ليس دائمًا بعض ج ب ولا شيء مطلقًا محذوف الزيادة العرفية بعض دائمًا وفي جزئي المطلقة كليتا الدائم وفي الوجودية إذا قلنا كل ج ب نقيضه ليس بالوجود كل ج ب بل إما بالدوام العديم القيدين بعض ج ب أو ليس؛ لأنه إذا سلب الوجود فقط تبقى ضرورة الإيجاب في الكل أو السلب عنه، والضرورة الدائمة في الجزئين أو الدائم الغير الضروري فيهما والدائم المطلق في البعض إيجابًا وسلبًا يغني عن تعديدها، وإذا قلنا بالوجود لا شيء من ج ب نقيضه ليس إنما بالوجود لا شيء من ج ب بل إما دائمًا مطلقًا بعض ج ب أو دائمًا ليس لبقاء الأقسام الستة المذكورة، وتقبض قولنا بالوجود بعض ج ب ليس إنما بالوجود شيء من جب ب بل إما دائمًا كل أو دائمًا لا شيء لا غير إذ جهات البعض لا تنافيه، وتقيض قولنا بالوجود ليس بعض ج ب دائمًا كل أو دائمًا لا شيء.

وقوم احتالوا ليجعلوا نقيض المطلقة من جنسها فقالوا كل ج ب ما دام ج فأخذوها بشرط الدوام في الموضوع، واعلم أنها خرجت عن الإطلاق ومع ذلك إذا أخذ من جنسها ليس بعض ج ب ما دام ج يكذبان في بعض مواد الوجوديات كقولنا الإنسا متنفس وإن أخذ نقيضها المطلقة العامة فليست من جنسها.

والدائمة الغير الضرورية إذا قلنا فيها بعض ج ب دائمًا غير ضروري أ وليس بعض ج ب كذلك فنيقضه: ليس بالدوام الغير الضروري شيء من جب أو ليس شيء من ج بالدوام الغير الضروري ليس ب، ويبقى إما ضرورة الإيجاب أو السلب في الكل أو الوجود إيجابًا وسلبًا فيه فيهما، وكلتاهما كاذبتان كما دريت.

والوقتية أن عين فيها الزمان وفيها قصد الإيجاب، والسلب صح التناقض، والذي قال إنه إذا قيل كل ج ب في وقت ما غير معين نقيضه أنه ليس بعض ج ب في ذلك الوقت الذي فيه كل ج ب لم يدر أنه إذا كذب كل ج ب كذب ليس بعض ج ب المشروط بوقت كون كل ج ب وليس وقتًا معينًا ليتعرض له. وقولنا كل ج ب ما دام د لا دائمًا فنيقضه ليس كل ج ب ما دام ج لا دائمًا، بل إما بعض ج ب دائمًا أ وليس بعض بعض ج ب أبدًا أو ليس بعض ج ب في بعض أوقات كونه ج، ولا يحتاج إلى ذكر دوام البائية في كل ج أو سلبها في جميع أوقات كونه ج؛ لأن ذكر البعض ها هنا في التناقض يغني عن ذكر الكل كما عرفت، ويفيض قولنا لا شيء كذا ليس لا شيء كذا بل ليس بعض دائمًا أو بعض ج ب أبدًا أو في بعض أوقات كونه ج وقس على هذا نقيض الجزئيين ويبدل في النقيض البعض بالكل.

ونقائض الضروريات أوردناها في هذه الألواح ولوازمها نقائضها المتعاكسة القائمة مقامها لتورد حيث ترادفت السلوب في نقيض سالبة.

بالضرورة كل ج ب	لا يمكن أن لا يكون كل ج ب
ليس بالضرورة كل ج ب	ممكن أن لا يكون كل ج ب
بالضرورة بعض ج ب	لا يمكن أن لا يكون بعض ج ب
ليس بالضرورة لا شيء من ج ب	ممكن أن لا يكون شيء من ج ب
بالضرورة لا شيء من ج ب	ليس يمكن أن يكون شيء من ج ب

ليس بالضرورة لا شيء من ج ب ممكن أن يكون شيء من ج ب

بالضرورة ليس بعض ج ب ليس بممكن أن يكون بعض ج ب

ليس بالضرورة أن شيئًا من ج ليس ب ممكن أن يكون كل ج ب

بين كل خطين متناقضان على الطول ومتلازمان على العرض، وعلى القطر متلازما بقيض كل واحد ومناقضًا لازم كل واحد، والإمكان ها هنا هو العام، وقولنا كل ج ب بالإمكان الخاص يناقضه، ليس الإمكان الخاص كل ج ب بل إما بالضرورة في البعض إيجابًا أو سلبًا، والإمكان لا شيء ليس بالإمكان لا شيء ويبقى القسمان بعينهما وفي الجزئين هكذا في الكل.

obeikandl.com

التلويح الخامس: في العكس[1]

اعلم أن العكس هو جعل موضوع القضية محمولًا، والمحمول موضوعًا مع حفظ الكيفية وبقاء الصدق والكذب.

ونبدأ بالسالبة الضرورية وإن كان فيه مخالفة العرف لغرض لنا فنقول إذا قلنا: فالضرورة لا شيء من ج ب فيصح عكسه بالضرورة لا شيء من ب ج وإلا صح بعض ب ج بالإمكان العام فنضع وجوده ونفرض البعض من ب الموصوف بج شيئًا معينًا هو (د) هذا كما أنه بعض ب الموصوف بج فهو بعض ج الموصوف بب وقد كنا قلنا بالضرورة لا شيء من ج ب فصدقه معه محال وكان ذلك صادقًا فيكذب هذا؛ لأنه محال وما أدى إليه يكون محالًا وهو بعض ب ج فيصح بالضرورة لا شيء من ب ج.

---

(١) العكس استدلال مباشر يقوم على استنتاج قضية من قضية اخرى بتصيير الموضوع محمولا، والمحمول موضوعا، مع بقاء السلب والايجاب بحاله، والصدق والكذب بحاله.

وله قسمان:

الأول هو العكس المستوي (Conversion simple) او التام كما في الكلية السالبة، والجزئية السالبة، فإنّ كل واحدة منهما تنعكس مثل نفسها، فاذا قلت:

لا شيء من (آ) (ب) صدق قولك لا شيء من (ب) (آ)، وكذلك اذا قلت بعض (آ) (ب) صدق بعض (ب) (آ).

والثاني هو العكس الجزئي او العكس بالعرض (accident Conversion par) كما في الكلية الموجبة التي تنعكس جزئية موجبة، فاذا قلت كل (آ) (ب) صدق بعض (ب) (آ). اما الجزئية السالبة فلا تنعكس، لأنه ليس اذا صدق قولنا: ليس كل انسان كاتبا يجب ان يصدق قولنا: ليس بعض الكاتب بانسان.

وعكس القياس (du syllogisme Conversion) هو «ان يؤخذ مقابل النتيجة بالضد او النقيض، ويضاف الى احدى المقدمتين، وينتج مقابل المقدمة الاخرى» (ابن سينا، النجاة، ص ٨٥).

وللفظ (Conversion) معنيان آخران: (الأول) هو الرجعة وهي الحركة المضادة لحركة الصدور في الفلسفة الأفلاطونية الجديدة، لأن الصدور هو فيض العقل والنفس والعالم تاليا. ثم فيض الموجودات الفردية عن الواحد او الخير، اما الرجعة فهي عودة هذه الأشياء إلى مبدئها الأصلي. (والثاني) هو تحول الانسان من مبدأ سياسي او خلقي الى آخر، او اعتناقه ديانة غير ديانته، أو توبته واهتداؤه الى الايمان الصحيح. [المعجم الفلسفي ٢/٩٤]

والموجبة الكلية الضرورية لا تنعكس كلية لجواز أن يكون المحمول كالحيوان أعم من الموضوع كالإنسان ولا ينعكس كليًّا ولا بد له من عكس فإنه إذا كان بالضرورة كل ج ب فنجد شيئًا معينًا هو موصوف بالجيمية والبائية وليكن (د) فهو من الجيم الموصوف بب فيكون من الباء الموصوف بالجيمية، وإذ لم يحصل العكس كليًّا فيصح جزئيًّا وهو بعض ب ج ولا ينعكس ضروريًّا لجواز أن يكون المحمول كالإنسان ضروريًّا للموضوع كالكاتب، والموضوع غير ضروري للمحمول بل ممكن. ولا ينعكس غير ضروري في جميع المواضع لجواز أن يكون الموضوع والمحمول كل منهما ضروريًّا للآخر كالإنسان والناطق، فالواجب ما يعمها وهو الإمكان العام وهو أولى من الإطلاق العام في بعض المواضع؛ لأنه لا يعم ما لم يقع فلم يتناول جميع الممكنات الخاصة بخلاف الإمكان العام. وتبين هذا العكس بطريق آخر فنقول إن لم يصح (ممكن أن يكون بعض ب ج العام) فيصح (بالضرورة لا شيء من ب ج) فبالضرورة لا شيء من ج ب، كما بينا عكسه، وفدكنا قلنا بالضرورة كل ج ب.

والجزئية الموجبة الضرورية تنعكس جزئية موجبة ممكنة عامة بالبيان المذكور من الافتراض والخلف.

والسالبة الجزئية الضرورية لا عكس لها؛ لأن الموضوع العام كالحيوان قد يسلب بالضرورة المحمول الخاص كالإنسان عن بعضه وبالعكس لا يتصور.

وأما الممكنات فالسالبة الممكنة الخاصة، والعامة لا عكس لهما فقد يسلب محمول ممكن كالكتابة عن موضوع ضروري له كالإنسان فلا يتأتى العكس حتى يقال ممكن أن لا يكون شيء من الكاتب إنسانًا، وكذلك الجزئي فإن الإنسان موضوع للكتابة لا عروض لها إلا عليه فيكون دونها، ولا تكون دونه فيسلب عنه ولا يسلب عنها.

والموجبة الكلية الممكنة العامة والخاصة والجزئية تنعكسان جزئيتين كما بينا بالإقراض، وعكس الممكنة الخاصة لا يتأتى ممكنة خاصة لجواز أن يكون المحمول الممكن للموضوع ضروري له الموضوع كالضاحك بالفعل للإنسان فإذا قيل بالإمكان كل إنسان ضاحك لا ينعكس ممكنًا بل هاها ضروري، والضرورة غير مطردة أيضًا

لجواز أن يكون موضوع ومحمول كل منهما ممكن للآخر كالكاتب والضاحك بالفعل فيصح ممكنًا، والذي يعم الواجب والممكن الخاص الإمكان الفام فنقول إذا كان كل ج ب باي إمكان كان أو بعضه فبعض ب ج بالإمكان، وإلا فبالضرورة لا شيء من ب ج فبالضرورة لا شيء من ج ب وكان كله أو بعضه ب هذا محال. فإن قيل أليس السالبة الممكنة في قوة الموجبة فنقلبها إليها ونعكس الموجبة، ثم تقلب إلى السلب فتكون السالبة الممكنة انعكست، فيقال إذا قلبت إلى الإيجاب وعكست جائت ممكنة عامة موجبة لا تنقلب إلى السلب.

والمطلقة العامة السالبة والوجودية لا عكس لهما، لا كما ظن الظاهريون الذين احتجوا بطريق الخلف ولم يعلموا أن الخلف يبتنى على النقيض ولا نقيض لهما، وإن أخذ النقيض دائمة جزئية فتنعكس موجبة مطلقة جزئية فإن العكس لم يحفظ جهات الضرورة، والدوام فلا يناقض السالبة المطلقة. وانظر أنا إذا قلنا بالإطلاق لا شيء من الإنسان بضاحك بالفعل كيف لا يتأتى أن نقول ولا شيء مما هو بالفعل إنسانًا.

والمطلقة الكلية والجزئية الموجبتان تنعكسان جزئيتين لما بينا بالافتراض، وكذا الوجودية، وكلاهما ينعكسان بالإطلاق العام فإن المحمول الوجودي كالمتنفس للموضوع كالحيوان ذي الرية لا يتأتى العكس فيه وجوديًا بل ضروريًا. وفي موضع يكون الموضوع والمحمول كل منهما وجوديًا للآخر كالمتنفس والنائم الذين هما محمولًا الإنسان مثلًا بالوجود ينعكس كل منهما على الآخر بالوجود، فمما يعم المادتين الإطلاق العام. ويتأتى البيان الخلفي هاهنا فنقول إذا كان بالإطلاق كل أو بعض من ج ب فبالإطلاق بعض ب ج وإلا دائمًا لا شيء من ب ج فدائمًا لا شيء من ج ب وقد كان بالإطلاق كله أو بعضه ب، هذا محال.

ساقه: اعلم أن الشرطيات المتصلة حالها في التناقض والعكس حال الحمليات فنقيض (كلما) ليس كلما، ونقيض قد يكون، ليس التبة وعلى هذا فقس.

وعكس كلما قد يكون وليس البتة ليس البتة، وهكذا في الجميع.

وعكس النقيض هو جعل مقابل الموضوع بالإيجاب والسلب محمولًا ومقابل المحمول موضوعًا والكيفية باقية والصدق بحاله، فقولنا كل إنسان حيوان عكس نقيضه

كلما ليس بحيوان ليس بإنسان؛ لأنك حصرت الموضوع في المحمول فما لا يحمل عليه المحمول لا يحمل عليه الموضوع. وقولنا بعض الإنسان حيوان عكس نقيضه بعض ما ليس بحيوان بإنسان.

والسالبة الكلية عكس نقيضها لا يصح كليًا فإذا قلنا لا شيء من الإنسان بحجر ليس لنا أن نقول لا شيء مما ليس بحجر ليس بإنسان فيكون معناه كل ما ليس بحجر إنسان وهو كذب، بل يصح عكس نقيضه جزئيًا.

وكذلك السالبة الجزئية فإذا قلنا لا شيء من ج ب أو ليس بعض ج ب فيصح بعض ما ليس بب ليس بج وإن لم يصح هذا صح لا شيء من غير الباء ج فينعكس لا شيء من ج غير الباء فيكون معناه كل ج ب، وقد قلنا ليس بعض ج ب، وفي بعض هذه المواضع يحتاج إلى تقييد ذهني كقولنا بعض الإنسان موجود عكس نقيضه بعض ما ليس بموجود في الأعيان أي مما هو في الذهن ليس بإنسان إذ ما ليس بموجود عينًا لا بعض له فيه.

فإن قيل: قلتم إن السالبة الكلية والموجبة الجزئية تنعكسان ولديكم أن قولنا لا شيء من الحائط في الوتد لا ينعكس ليكون لا شيء من الوتد في الحائط، وكذلك قولنا بعض الشيخ كان شابًا لا ينعكس ليكون بعض الشاب كان شيخًا، قيل إن العكس من شرطه جعل الموضوع بكليته محمولًا، وكذا المحمول وفي القضيتين ما يقل في وكان اللذان هما جزاء المحمولين معهما، وعكسهما الصحيح لا شيء مما في الوتد حائط، وبعض ما كان شابًا فهو شيخ، فإذا قلنا قضية كذا لا تنعكس معناه لا يجب أن تنعكس.